



ISSN: 1812-0512 (Print) 2790-346X (online)

Wasit Journal for Human Sciences

Available online at: <https://wjfh.uowasit.edu.iq>



Riyam Saadi Shrshab
Shrshab

* Corresponding Author

Email:

riyamsadi94@gmail.com

Keywords:

Framing, Al-Sabah Online,
Economic Issues

Article history:

Received: 2025-01-04

Accepted: 2025-01-17

Available online:2025-02-01



Frameworks for Addressing Economic Issues in Iraqi Newspaper Websites: An Analytical Study of Al-Sabah Newspaper Website from August 1, 2024, to November 1, 2024

A B S T R A C T

This study analyzed the framing of economic issues in the online platform of the Iraqi newspaper Al-Sabah during the period from August 1 to November 1, 2024. Employing the analytical media survey method, the study utilized a content analysis form to monitor and analyze the published economic content. The research focused on economic issues, their framing, and the mechanisms of their coverage, with an emphasis on framing theory as the theoretical foundation.

The analysis revealed a clear focus on investment and development issues (23.7%), followed by topics on electronic payment and digital transformation (16.9%), and industry and foreign trade (14.7%). The newspaper primarily relied on government officials as information sources (43%), followed by economic experts (27.1%). News reports dominated the coverage (44.1%), with in-depth analyses accounting for 27.1%.

The coverage was characterized by reformative and developmental frames, emphasizing objectivity and comprehensiveness. It maintained a neutral tone in 47.9% of the articles, while 30.5% adopted a positive tone.

DOI: <https://doi.org/10.31185/wjfh.Vol21.Iss1/Pt1.867>

أطر معالجة مواقع الصحف العراقية للقضايا الاقتصادية
دراسة تحليلية لموقع جريدة الصباح للمدة
من ٢٠٢٤/٨/١ إلى ٢٠٢٤/١١/١
الباحثة: ريام سعدي شرشاب شرشاب

المُستخلص

تناولت الدراسة تحليل أطر المعالجة الصحفية للقضايا الاقتصادية في الموقع الإلكتروني لصحيفة الصباح العراقية خلال المدة من 1 أغسطس إلى 1 نوفمبر 2024. اعتمدت الدراسة على منهج المسح الإعلامي التحليلي، مستخدمة استمارة تحليل المضمون لرصد وتحليل المحتوى الاقتصادي المنشور. وركزت على دراسة القضايا الاقتصادية وأطر معالجتها وآليات تناولها، مع التركيز على نظرية تحليل الأطر الإعلامية كإطار نظري للدراسة. كشف التحليل عن تركيز واضح على قضايا الاستثمار والتنمية بنسبة 23.7%، تلتها موضوعات الدفع الإلكتروني والتحول الرقمي بنسبة 16.9%، ثم الصناعة والتجارة الخارجية بنسبة 14.7%. اعتمدت الصحيفة بشكل رئيس على المسؤولين الحكوميين كمصدر للمعلومات بنسبة 43%، يليهم الخبراء الاقتصاديون بنسبة 27.1%. وغلب الطابع الإخباري على التغطية بنسبة 44.1%، مع وجود تحليلات معمقة بنسبة 27.1%. تصدرت الأطر الإصلاحية والتنمية التغطية، مع التركيز على الموضوعية والشمولية في المعالجة. واتسمت التغطية بالحيادية بنسبة 47.9%، والإيجابية بنسبة 30.5%.

الكلمات المفتاحية: أطر المعالجة - موقع الصباح الإلكتروني - القضايا الاقتصادية

المقدمة

تزايد الاهتمام في السنوات الأخيرة بدراسة معالجة وسائل الإعلام للقضايا الاقتصادية، نظراً لما تمثله هذه القضايا من أهمية بالغة في حياة المجتمعات وتأثيرها المباشر على التنمية الشاملة. وتُعد الصحافة الإلكترونية من أبرز وسائل الإعلام التي تقوم بدور محوري في تناول القضايا الاقتصادية وتشكيل الرأي العام تجاهها، خاصة في ظل التطورات المتسارعة في المشهد الاقتصادي العراقي.

وتمثل صحيفة "الصباح" نموذجاً مهماً للصحافة العراقية، إذ إنها تتميز بكونها الصحيفة الرسمية الأولى في العراق وتحظى باهتمام واسع من قبل المنخصيين والمهتمين بالشأن الاقتصادي. وقد شهدت المدة من أغسطس إلى نوفمبر 2024 العديد من التطورات الاقتصادية المهمة في العراق، منها إطلاق مشاريع استثمارية كبيرة، والتوجه نحو التحول الرقمي في القطاع المصرفي، وتعزيز دور القطاع الخاص، وتطوير السياسات النقدية والمالية.

وتتناول هذه الدراسة تحليل أطر المعالجة الصحفية للقضايا الاقتصادية في موقع "الصباح" الإلكتروني، من خلال رصد وتحليل المحتوى الإعلامي المنشور خلال مدة الدراسة. وتسعى إلى الكشف عن الأطر الإعلامية المستخدمة

في تناول القضايا الاقتصادية، والآليات والأساليب المتبعة في المعالجة، ومصادر المعلومات، والقوالب الصحفية المستخدمة، واتجاهات المعالجة. كما تهتم الدراسة بتحليل مدى التوازن والموضوعية في تناول القضايا الاقتصادية. وتكتسب دراسة أطر المعالجة الصحفية للقضايا الاقتصادية في صحيفة الصباح أهمية خاصة في المرحلة الراهنة التي يشهد فيها العراق تحولات اقتصادية مهمة، تتطلب تناولاً إعلامياً متوازناً وموضوعياً يساهم في توعية الرأي العام وتشكيل اتجاهاته نحو السياسات والقرارات الاقتصادية. ويساعد تحليل هذه الأطر في فهم كيفية تقديم المؤسسات الإعلامية الرسمية للقضايا الاقتصادية وتأثيرها في سياقات محددة تؤثر على إدراك الجمهور لها.

أولاً: تحديد المشكلة البحثية

تتبلور المشكلة البحثية في رصد وتحليل الأطر المستخدمة في المعالجة الصحفية للقضايا الاقتصادية في صحيفة الصباح العراقية باعتبارها الصحيفة الرسمية الأولى والأكثر أهمية في تغطية القضايا الاقتصادية، وذلك خلال مدة زمنية (1 أغسطس - 1 نوفمبر 2024) شهدت العديد من التحولات الاقتصادية المهمة مثل إطلاق مشاريع استثمارية كبيرة والتوجه نحو التحول الرقمي في القطاع المصرفي وتعزيز دور القطاع الخاص. ويأخذ هذا التحليل بالحسبان الأطر والآليات المستخدمة في معالجة هذه القضايا .

ثانياً: أهمية الدراسة

تتمثل أهمية دراسة أطر المعالجة الصحفية للقضايا الاقتصادية في صحيفة الصباح في النقاط الآتية:

1. تزايد أهمية القضايا الاقتصادية وتأثيرها المباشر على حياة المواطن العراقي، خاصة في ظل التحولات الكبرى التي يشهدها الاقتصاد العراقي من تحول رقمي وتعزيز دور القطاع الخاص.
2. مكانة صحيفة الصباح كصحيفة رسمية تعكس التوجهات الحكومية، وتأثيرها في تشكيل الرأي العام نحو السياسات والقرارات الاقتصادية.
3. توفير رؤية تحليلية لكيفية تعامل الصحافة العراقية مع التحولات الاقتصادية، بما يساهم في تطوير المعالجة الصحفية ودعم جهود التنمية الاقتصادية.

ثالثاً : تساؤلات البحث

1. ما الأطر المستخدمة في المعالجة الصحفية للقضايا الاقتصادية في صحيفة الصباح؟
2. ما الآليات والأساليب المتبعة في معالجة القضايا الاقتصادية ؟ وما القوالب الصحفية المستخدمة؟

3. ما أبرز مصادر المعلومات التي اعتمدت عليها الصحيفة في تغطية القضايا الاقتصادية؟

4. ما اتجاهات المعالجة الصحفية للقضايا الاقتصادية في صحيفة الصباح؟

5. ما أولويات القضايا الاقتصادية التي ركزت عليها صحيفة الصباح في تغطيتها؟

رابعاً : أهداف البحث

1. رصد وتحليل الأطر المستخدمة في المعالجة الصحفية للقضايا الاقتصادية في صحيفة الصباح.

2. الكشف عن الآليات والأساليب المتبعة في معالجة القضايا الاقتصادية والقوالب الصحفية المستخدمة.

3. تحديد أبرز مصادر المعلومات التي اعتمدت عليها الصحيفة في تغطية القضايا الاقتصادية.

4. تحليل اتجاهات المعالجة الصحفية للقضايا الاقتصادية في صحيفة الصباح.

5. رصد أولويات القضايا الاقتصادية التي ركزت عليها صحيفة الصباح في تغطيتها.

المبحث الأول : الإطار النظري

المطلب الأول : النظرية المفسرة للبحث

تعتمد الدراسة على نظرية "تحليل الأطر الإعلامية" كإطار نظري لتفسير كيفية معالجة صحيفة الصباح للقضايا الاقتصادية. وتعد هذه النظرية من أهم النظريات المستخدمة في تحليل المضمون الإعلامي، حيث تفترض أن وسائل الإعلام تقوم بتأطير الأحداث والقضايا في سياقات معينة تؤثر على كيفية فهم وإدراك الجمهور لها (عبد الحميد، 2019، ص 156).

ويشير مفهوم الإطار الإعلامي إلى "الطريقة التي تنظم بها وسائل الإعلام المعلومات وتقدمها للجمهور، من خلال اختيار جوانب معينة من الواقع وجعلها أكثر بروزاً" (مكاوي، 2020، ص 89). وتقوم النظرية على فرضية أساسية مفادها أن الأحداث لا تتطوي في حد ذاتها على مغزى معين، وإنما تكتسب مغزاهاً من خلال وضعها في إطار يحددها وينظمها ويضفي عليها قدراً من الاتساق (الموسى، 2018، ص 224).

وتتيح نظرية تحليل الأطر الإعلامية فهم كيفية تشكيل المضمون الإعلامي للقضايا الاقتصادية وتأثيره على إدراك الجمهور لها. حيث تقوم وسائل الإعلام باختيار جوانب معينة من الواقع الاقتصادي وإبرازها، مع إغفال جوانب أخرى، مما يؤثر على كيفية فهم الجمهور لهذه القضايا (السيد، 2021، ص 178).

وتساعد النظرية في تحليل الأطر المرجعية التي تستخدمها صحيفة الصباح في معالجة القضايا الاقتصادية، والكشف عن الأطر المهيمنة في التغطية الصحفية، وتأثير ذلك على تشكيل الرأي العام تجاه السياسات الاقتصادية

المطلب الثاني: المفاهيم والمصطلحات

تتضمن الدراسة الحالية عددا من المفاهيم والمصطلحات الأساسية التي يمكن تحديدها كما يلي:

1. **أطر المعالجة الصحفية:** هي "انقضاء متعدد لبعض جوانب الحدث أو القضية وجعلها أكثر بروزاً في النص الإعلامي، وتقديمها في سياق معين، بما يحدد المشكلة ويشخص أسبابها ويقدم تقييماً أخلاقياً لها" (عبد الحميد، 2019، ص 167). ويقصد بها في هذا البحث الأساليب والآليات التي استخدمتها صحيفة الصباح في تناول القضايا الاقتصادية خلال مدة الدراسة، وكيفية تقديمها وتفسيرها وتحليلها.

2. **القضايا الاقتصادية:** "مجموعة الموضوعات والمشكلات المتعلقة بالنشاط الاقتصادي في المجتمع، والتي تؤثر على مستوى معيشة الأفراد ورفاهيتهم" (السيد، 2021، ص 92). ويقصد بها في هذا البحث جميع الموضوعات الاقتصادية التي تناولتها صحيفة الصباح خلال مدة الدراسة، مثل السياسات النقدية، والاستثمار، والتجارة، والقطاع المصرفي.

3. **المعالجة الصحفية:** وتعرف بأنها "الطريقة التي تتناول بها الصحيفة الموضوعات والقضايا المختلفة من حيث الشكل والمضمون" (مكاوي، 2020، ص 145). ويقصد بها في هذا البحث كيفية تناول صحيفة الصباح للقضايا الاقتصادية من حيث القوالب الصحفية المستخدمة، ومصادر المعلومات، واتجاهات المعالجة.

4. **الموقع الإلكتروني:** هو "منصة رقمية على شبكة الإنترنت تقدم من خلالها المؤسسة الصحفية محتواها الإعلامي بشكل فوري ومستمر" (النشامي، 2017، ص 213). ويقصد بها في هذا البحث الموقع الإلكتروني لصحيفة الصباح العراقية الذي يقدم المحتوى الصحفي بشكل رقمي على شبكة الإنترنت.

5. **الأطر المرجعية:** "المنطلقات الفكرية والمعرفية التي تستند إليها الصحيفة في معالجتها للقضايا المختلفة" (الموسى، 2018، ص 178). ويقصد بها في هذا البحث المرجعيات والخلفيات التي تستند إليها صحيفة الصباح في معالجة القضايا الاقتصادية خلال مدة الدراسة.

المبحث الثاني : الإجراءات المنهجية للبحث

1- نوع الدراسة: تنتمي هذه الدراسة إلى البحوث الوصفية التحليلية التي "تستهدف وصف وتحليل الظواهر الإعلامية للكشف عن أبعادها وعلاقاتها المختلفة" (عبد الحميد، 2019، ص 184). وهي الأنسب لدراسة أطر المعالجة الصحفية للقضايا الاقتصادية.

2- منهج الدراسة: تعتمد الدراسة على منهج المسح الإعلامي بشقه التحليلي، والذي يعرف بأنه: "جهد علمي منظم للحصول على بيانات ومعلومات عن الظاهرة الإعلامية محل الدراسة" (مكاوي، 2020، ص 167). ويستخدم في تحليل مضمون المواد الصحفية المنشورة في موقع صحيفة الصباح.

3-مجتمع الدراسة:

يتمثل في جميع المواد الصحفية المنشورة في الموقع الإلكتروني لصحيفة الصباح والمتعلقة بالقضايا الاقتصادية خلال المدة من 1 أغسطس إلى 1 نوفمبر 2024.

4- عينة الدراسة:

تم اختيار عينة عمدية من المواد الصحفية المنشورة خلال مدة الدراسة باستخدام أسلوب الحصر الشامل للمواد المتعلقة بالقضايا الاقتصادية، وذلك "لضمان تمثيل جميع جوانب الظاهرة محل الدراسة" (السيد، 2021، ص 213).

5-أدوات جمع البيانات:

تعتمد الدراسة على استمارة تحليل المضمون هي "أداة بحثية منهجية منظمة تستخدم في تحليل المحتوى الظاهر للمادة الإعلامية، وتحويل المضمون الكيفي إلى كمي وفق وحدات وفئات محددة" (عبد الحميد، 2019، ص 192) لتحليل المواد الصحفية وتصنيفها وفقاً لفئات التحليل المحددة.

استمارة تحليل المضمون هي أداة منهجية رئيسية في البحوث الإعلامية، ويمكن تناولها من خلال المحاور الآتية:

المكونات الرئيسية للاستمارة:

1. البيانات الأساسية:

- معلومات النشر (التاريخ، الموقع، العدد)

- نوع المادة الصحفية

2. فئات تحليل المضمون (ماذا قيل):

- فئة الموضوعات

- فئة المصادر

- فئة الاتجاه

- فئة الأهداف

3. فئات الشكل (كيف قيل):

- القوالب الفنية المستخدمة

- عناصر الإبراز

- وسائل الإيضاح

- أساليب العرض

ثالثاً: شروط إعداد الاستمارة:

1. الموضوعية: "قدرة الاستمارة على قياس ما وضعت لقياسه بدقة وحياد" (مكاوي، 2020، ص 156).

2. الشمول: "تغطية جميع جوانب الظاهرة المدروسة" (السيد، 2021، ص 178).

3. الملاءمة: "مناسبة الفئات لطبيعة المضمون المحلل" (الموسى، 2018، ص 234).

7- حدود الدراسة:

1. الحدود الموضوعية: القضايا الاقتصادية

2. الحدود المكانية: موقع صحيفة الصباح الإلكتروني

3. الحدود الزمنية: 1 أغسطس - 1 نوفمبر 2024

إجراءات الصدق والثبات:

1. صدق الأداة: تم التحقق من صدق استمارة تحليل المضمون من خلال عرضها على مجموعة من المحكمين المختصين في مجال الإعلام والصحافة، حيث أبدوا ملاحظاتهم وتم إجراء التعديلات اللازمة في ضوء آرائهم حتى أصبحت الاستمارة في صورتها النهائية.

2. ثبات الأداة: للتحقق من ثبات التحليل، تم اختيار عينة عشوائية تمثل 10% من إجمالي العينة التحليلية البالغة 177 مادة صحفية، أي تم تحليل 18 مادة صحفية من قبل محللين مستقلين وهم .

وجاءت نتائج التحليل كالآتي:

- عدد حالات الاتفاق بين المحللين = 16

- عدد حالات الاختلاف = 2

وبتطبيق معادلة هولستي:

معامل الثبات = عدد مرات الاتفاق / (عدد مرات الاتفاق + عدد مرات الاختلاف) $\times 100$

معامل الثبات = $16 / (2 + 16) \times 100$

معامل الثبات = $16 / 18 \times 100$

معامل الثبات = 88.9% وتعد هذه النسبة مقبولة في الدراسات الإعلامية، حيث تشير إلى درجة عالية من الثبات في التحليل، مما يؤكد صلاحية أداة التحليل للتطبيق.

الدراسات السابقة

يعد البحث في المعالجة الإعلامية للقضايا الاقتصادية من المجالات البحثية المهمة في حقل الدراسات الإعلامية، نظراً لما تمثله القضايا الاقتصادية من أهمية بالغة في حياة المجتمعات وتأثيرها المباشر على معيشة المواطنين. وقد أجريت العديد من الدراسات التي تناولت هذا المجال من زوايا مختلفة، وفيما يلي عرض لأهم الدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالية.

أولاً : الدراسات العربية

تناولت دراسة فرج (2020) معالجة المواقع الإلكترونية للمشكلات الاقتصادية، وقد اعتمدت على مدخل صحافة الحلول في تحليل عينة من المواقع الاقتصادية المصرية، مستخدمة تحليل المضمون الكمي والكيفي. كشفت نتائج الدراسة أن مشكلة البطالة تصدرت اهتمامات المواقع الإلكترونية، تلتها مشكلة تراجع معدل السياحة، ثم التحديات التي تواجه مبادرة مشروعك. كما أظهرت النتائج أن اتجاه المعالجة كان منحازاً لصالح الحكومة في المقام الأول، مع وجود تفاوت في طرح أسباب وحلول المشكلات الاقتصادية بين المواقع المختلفة.

وفي سياق متصل، قدمت دراسة زين (2006) تحليلاً معمقاً لمعالجة الصحافة الخليجية لظاهرة غسل الأموال، مستخدمة منهج المسح بإطاره الوصفي والتحليلي. توصلت الدراسة إلى ضعف اهتمام الصحافة الخليجية بالقضايا الاقتصادية عموماً وظاهرة غسل الأموال خصوصاً، مع تركيزها على الأخبار وإهمال الفنون الصحفية التحليلية. كما كشفت الدراسة عن حذر واضح في معالجة القضايا الاقتصادية وممارسة القائمين بالاتصال للرقابة الذاتية.

أما دراسة ياسمين علي (2023) فقد ركزت على تحليل المضامين الاقتصادية في البرامج المتخصصة بالقنوات الأجنبية الناطقة بالعربية. استخدمت الدراسة تحليل المضمون والمقابلات المتعمقة، وخلصت إلى هيمنة القالب الحواري في تقديم القضايا الاقتصادية، مع قصر المدة المخصصة لقضايا التنمية العربية، وسيطرة إطار النتائج الاقتصادية في المعالجة.

و تناولت دراسة فاتن علي وبتول الرشيد (2013) كيفية معالجة الصحافة العربية لقضايا التنمية الاقتصادية، مع التركيز على دور الإعلام في تشكيل الرأي العام وتوجيهه نحو دعم مشاريع النهضة العربية. أشارت الدراسة إلى أن الصحافة العربية لعبت دوراً محورياً في نشر الوعي حول قضايا التنمية، من خلال تقديم معلومات وتحليلات تسهم في فهم الجمهور للتحديات والفرص الاقتصادية. كما أبرزت الدراسة أهمية تطوير المحتوى الإعلامي الاقتصادي ليتناسب مع احتياجات الجمهور ويعزز من مشاركته في عملية التنمية

وفي السياق نفسه هدفت دراسة مها مصطفى (2020) صد وتحليل كيفية معالجة المواقع الإلكترونية العربية والدولية لقضايا الإصلاح الاقتصادي في مصر، والتحديات الاقتصادية المطروحة. اعتمدت الباحثة على منهج المسح باستخدام أداة تحليل المضمون، وشملت العينة مواقع مثل روسيا اليوم، فرانس 24، سكاى نيوز، BBC، الكويت نيوز، والعربية نت، خلال المدة من أغسطس 2016 حتى فبراير 2020. أظهرت النتائج أن قضية معالجة أزمة الديون في مصر كانت الأكثر تناولاً، خاصة في موقع سكاى نيوز الذي قدم رؤية إيجابية حول استقرار الاقتصاد المصري. كما جاء إطار العمل والإنجاز في المرتبة الأولى من اهتمامات المواقع، حيث وصف موقع روسيا اليوم ما حققه برنامج الإصلاح الاقتصادي من إنجازات. في المقابل، عكس موقع BBC ردود الفعل الغاضبة من زيادة الأسعار، مما يشير إلى تنوع الأطر المستخدمة في معالجة قضايا الإصلاح الاقتصادي.

ثانياً: الدراسات الأجنبية

سعت دراسة كولين هاي (2013) بعنوان "تأطير الانكماش الاقتصادي العالمي: خطاب الأزمة وسياسات الركود" إلى استكشاف كيفية معالجة وسائل الإعلام للأزمات الاقتصادية العالمية، مع التركيز على خطاب الأزمة والسياسات المرتبطة بالركود الاقتصادي، توصلت الدراسة إلى أن وسائل الإعلام تستخدم في كثير من الأحيان لغة تعبر عن

"الأزمة" و"الكارثة"، مما يسهم في تشكيل تصورات الجمهور وإقناع الحكومات بتبني استراتيجيات استجابة محددة. كما أكدت أن التأطير الإعلامي يلعب دورًا حاسمًا في صياغة الفهم العام للأزمات الاقتصادية.

أما دراسة مارك دومز ونورمان مورين (2004) بعنوان "تغطية الأخبار الاقتصادية في وسائل الإعلام ومشاعر المستهلكين: أدلة من تداول الصحف والأخبار التلفزيونية" فقد هدفت إلى دراسة العلاقة بين تغطية وسائل الإعلام للأخبار الاقتصادية ومشاعر المستهلكين، وتوصلت الدراسة إلى أن التغطية الإعلامية السلبية للأخبار الاقتصادية تؤدي إلى انخفاض في ثقة المستهلكين، بينما تؤدي التغطية الإيجابية إلى تعزيز مشاعرهم تجاه الاقتصاد. وأظهرت النتائج أن تأثير وسائل الإعلام يمتد ليشمل قرارات المستهلكين بشأن الادخار والإنفاق.

وهدف دراسة كارمن غارسيا وبلانكا بالومو (2014) بعنوان "تأطير الأزمة الاقتصادية الأوروبية: تحليل ثقافي لصحف إسبانيا، فرنسا، والمملكة المتحدة" إلى تحليل أطر المعالجة الإعلامية للأزمة الاقتصادية الأوروبية في الصحف المختلفة، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تباينًا كبيرًا في تأطير الأزمة بين الدول الثلاث، حيث ركز الإعلام الإسباني على المسؤوليات الداخلية، بينما سلط الإعلام الفرنسي الضوء على السياسات الأوروبية، وركز الإعلام البريطاني على تداعيات الأزمة على المملكة المتحدة.

وفي نفس السياق سعت دراسة يانيس ميلوناس (2012) بعنوان "تأطير الأزمة المالية اليونانية: الصحافة وسياسات السخط" إلى تحليل التغطية الإعلامية للأزمة المالية في اليونان وكيف أثرت على تصورات الجمهور وصنع السياسات، وتوصلت الدراسة إلى أن وسائل الإعلام الدولية استخدمت أطرًا سلبية عند تغطية الأزمة، مما أدى إلى تصوير اليونان كدولة غير قادرة على إدارة شؤونها الاقتصادية، ما أثر بشكل كبير على سمعة اليونان عالميًا واستجابتها الداخلية للأزمة.

التعقيب على الدراسات السابقة

بالنظر إلى هذه الدراسات في ضوء الدراسة الحالية حول أطر معالجة مواقع الصحف العراقية للقضايا الاقتصادية، يمكن القول إنها تقدم إطاراً معرفياً ومنهجياً مهماً يمكن البناء عليه. فهي تكشف عن تطور ملحوظ في المعالجة الإعلامية للقضايا الاقتصادية عبر الزمن، من التركيز على الصحافة المطبوعة إلى المواقع الإلكترونية والقنوات الفضائية. كما تظهر هذه الدراسات وجود قصور عام في المعالجة الإعلامية للقضايا الاقتصادية في المنطقة العربية، سواء من حيث العمق أو التوازن أو الشمولية.

وتبرز أهمية الدراسة الحالية في كونها تتناول السياق العراقي الذي لم تتطرق إليه الدراسات السابقة، كما أنها تركز على تحليل موقع صحيفة حكومية مهمة خلال مدة زمنية حديثة. وهو ما يتيح فهماً أعمق لتأثير الملكية على أطر المعالجة الإعلامية للقضايا الاقتصادية في العراق، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية المعاصرة التي يواجهها.

ويمكن القول إن الدراسات السابقة تشير إلى أهمية تطوير المعالجة الإعلامية للقضايا الاقتصادية في المنطقة العربية، مع التركيز على التحليل المنعمق والتوازن في الطرح والاهتمام بالقضايا التنموية. كما تؤكد على ضرورة فهم العلاقة بين أنماط الملكية وطبيعة المعالجة الإعلامية، وهو ما تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيقه في السياق العراقي.

المبحث الثالث : الإطار التطبيقي

يأتي هذا الجزء ليقدم نتائج الدراسة العملية التي تحلل المواد الصحفية الاقتصادية في موقع صحيفة الصباح. يغطي التحليل 177 مادة صحفية نُشرت بين أغسطس ونوفمبر 2024، كما يهدف إلى فهم كيفية تناول الصحيفة للأخبار الاقتصادية، من حيث المصادر والأساليب المستخدمة. وكيف تعالج الصحيفة القضايا الاقتصادية وما هي أهم الموضوعات التي ركزت عليها.

جدول رقم (1) يوضح القضايا الاقتصادية الرئيسية

القضية	التكرار	النسبة المئوية
الإصلاح المصرفي والقطاع المالي	8	4.5%
الاستثمار والتنمية	42	23.7%
أسعار النفط وإيراداته	13	7.3%
الإسكان والعقارات	5	2.8%
الزراعة والأمن الغذائي	8	4.5%
البطالة والتشغيل	7	4%
الصناعة والتجارة الخارجية	26	14.7%
القروض والتمويل المصرفي	12	6.8%
التضخم وأسعار السلع	8	4.5%
الدفع الإلكتروني والتحول الرقمي	30	16.9%
الإصلاح الضريبي	6	3.4%
أسواق العملات والذهب	12	6.8%

المجموع	177	%100
---------	-----	------

يكشف تحليل القضايا الاقتصادية الرئيسية في النص عن تركيز واضح على موضوع الاستثمار والتنمية، الذي استحوذ على النصيب الأكبر من التغطية بنسبة 23.7%. ويتجلى هذا الاهتمام في تناول الموضوعات لمبادرات متعددة لجذب الاستثمارات وتحسين بيئة الأعمال، كما ظهر في مناقشة مشروع سوق الذهب الرقمية ومعرض أربيل للاستثمار العقاري.

ويأتي في المرتبة الثانية موضوعات الدفع الإلكتروني والتحول الرقمي بنسبة 16.9%، حيث ركزت على أهمية تطوير البنية التحتية التقنية وتعزيز الخدمات المصرفية الإلكترونية. وقد تجلّى ذلك في مناقشة قضايا مثل أمن قواعد البيانات المصرفية وأهمية وجود أنظمة بديلة احتياطية.

أما الصناعة والتجارة الخارجية فقد احتلت المرتبة الثالثة بنسبة 14.7%، مع تركيز خاص على العلاقات التجارية مع الصين والتي بلغت قيمة التبادل التجاري معها نحو 41.4 مليار دولار في الأشهر التسعة الأولى من العام. كما تناول تطورات التجارة مع السعودية وجهود تعزيز التبادل التجاري معها.

وتوزعت باقي النسب بين قضايا متنوعة مثل أسعار النفط وإيراداته (7.3%)، والقروض والتمويل المصرفي (6.8%)، وأسواق العملات والذهب (6.8%). ويظهر التحليل اهتماماً متزايداً بتنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط، حيث وردت إشارات متكررة إلى أهمية تطوير القطاعات غير النفطية وتعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد.

جدول رقم (2) يوضح أهداف المعالجة الصحفية

الهدف	التكرار	النسبة المئوية
إخباري	78	44.1%
تحليلي	48	27.1%
توجيهي	28	15.8%
تقييمي	19	10.7%
توعوي	4	2.3%
المجموع	177	100%

تكشف مؤشرات المعالجة الصحفية للقضايا الاقتصادية عن بروز واضح للهدف الإخباري الذي استحوذ على نسبة 44.1% من إجمالي المعالجات. وقد تجلّى ذلك في التغطية المكثفة للتطورات الاقتصادية اليومية، مثل تقارير أسعار النفط وحركة الصرف وتقلبات أسعار الذهب، إضافة إلى الأخبار المتعلقة بالاتفاقيات التجارية مع دول مثل الصين والسعودية.

ويأتي الهدف التحليلي في المرتبة الثانية بنسبة 27.1%، حيث قدمت جريدة الصباح تحليلات معمقة لقضايا اقتصادية محورية. ويظهر ذلك في تحليل العلاقات التجارية الدولية، وتحليل تأثير التوترات الإقليمية على الاقتصاد العراقي، وتحليل واقع الشراكة بين القطاعين العام والخاص. فعلى سبيل المثال، تناول النص بالتحليل حجم التبادل التجاري مع الصين الذي بلغ 41.4 مليار دولار في الأشهر التسعة الأولى من العام.

وحل الهدف التوجيهي في المرتبة الثالثة بنسبة 15.8%، متمثلاً في التوصيات والمقترحات لتطوير الأداء الاقتصادي. وقد برز ذلك في التوجيهات المتعلقة بتتبع مصادر الدخل وتطوير القطاع المصرفي، كما ظهر في المقترحات الخاصة بتأسيس سوق الذهب الرقمية وتعزيز الاستثمار في التكنولوجيا المالية.

أما الهدف التقييمي فقد شكّل 10.7% من المعالجات، حيث اشتمل النص على تقييمات لأداء القطاعات الاقتصادية المختلفة ونتائج المبادرات والسياسات الاقتصادية. وأخيراً، جاء الهدف التوعوي بنسبة متواضعة بلغت 2.3%، وتركز في توعية الجمهور بأهمية التحول الرقمي والشمول المالي.

جدول (3) يوضح مصادر المعلومات

النسبة المئوية	التكرار	المصدر
43%	76	مسؤولون حكوميون
27.1%	48	خبراء اقتصاديون
9%	16	تقارير رسمية
2.3%	4	منظمات دولية
10.2%	18	وكالات أنباء
8.4%	15	مصادر مصرفية
100%	177	المجموع

تظهر بيانات مصادر المعلومات اعتماداً رئيساً على المسؤولين الحكوميين كمصدر أول للمعلومات الاقتصادية، فقد استحوذوا على 43% من إجمالي المصادر. ويتجلى ذلك في التصريحات المتكررة لوزير التجارة ومستشار رئيس الوزراء للشؤون المالية والمسؤولين في البنك المركزي العراقي، خاصة فيما يتعلق بقضايا الموازنة والسياسات المالية والنقدية وخطط التنمية الاقتصادية.

ويحتل الخبراء الاقتصاديون المرتبة الثانية بنسبة 27.1%، حيث قدموا تحليلات معمقة للقضايا الاقتصادية المختلفة. وقد برز دورهم بشكل خاص في تحليل العلاقات التجارية الدولية وتقييم السياسات الاقتصادية، كما ظهر في تحليلات الخبراء حول العلاقات التجارية مع الصين التي بلغ حجم التبادل التجاري معها 41.4 مليار دولار في الأشهر التسعة الأولى من العام.

وشكلت وكالات الأنباء مصدراً مهماً للمعلومات بنسبة 10.2%، خاصة في تغطية الأخبار الاقتصادية العالمية وتطورات أسواق النفط والذهب. بينما جاءت التقارير الرسمية في المرتبة الرابعة بنسبة 9%، متمثلة في البيانات والإحصاءات الحكومية وتقارير الجهات الرسمية المختلفة. أما المصادر المصرفية فقد شكلت 8.4% من المصادر، وركزت على تقديم معلومات حول القطاع المصرفي والتحول الرقمي والخدمات المالية. وأخيراً، جاءت المنظمات الدولية بنسبة 2.3%، وتمثلت في تقارير المؤسسات العالمية مثل المجلس العالمي للذهب وإدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

هذا التوزيع في مصادر المعلومات يعكس اعتماداً كبيراً على المصادر الرسمية المحلية، سواء من المسؤولين الحكوميين أو التقارير الرسمية، مع حضور قوي للخبراء الاقتصاديين كمصدر للتحليل والتفسير. في المقابل، كان الاعتماد على المصادر الدولية والمنظمات العالمية محدوداً نسبياً، مما قد يشير إلى الحاجة لتنوع مصادر المعلومات وتعزيز الاستفادة من الخبرات والتجارب الدولية.

جدول (4) يوضح النطاق الجغرافي

النطاق	التكرار	النسبة المئوية
محلي (العراق)	110	62.1%
إقليمي	20	11.3%
دولي	30	16.9%
دول الجوار	17	9.7%

المجموع	177	%100
---------	-----	------

يكشف تحليل النطاق الجغرافي للتغطية الصحفية عن تركيز واضح على الشأن المحلي العراقي، الذي استحوذ على 62.1% من إجمالي التغطية. وقد تجلّى ذلك في التركيز على القضايا الاقتصادية المحلية مثل تطورات السوق المالية العراقية، والمشاريع الاستثمارية المحلية، وتحديدًا مبادرات مثل سوق الذهب الرقمية وتطوير القطاع المصرفي العراقي. وحظيت التغطية الدولية بالمرتبة الثانية بنسبة 16.9%، وركزت في متابعة التطورات الاقتصادية العالمية وأسواق النفط والذهب العالمية، إضافة إلى العلاقات الاقتصادية مع القوى العالمية مثل الصين. ومن الأمثلة البارزة على ذلك تغطية حجم التبادل التجاري مع الصين الذي بلغ 41.4 مليار دولار في الأشهر التسعة الأولى من العام. أما النطاق الإقليمي فقد شكل 11.3% من التغطية، وركز على التطورات الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وتأثيراتها على الاقتصاد العراقي، خاصة في ظل التوترات الإقليمية الراهنة. وجاءت تغطية دول الجوار في المرتبة الأخيرة بنسبة 9.7%، مع تركيز خاص على العلاقات الاقتصادية مع السعودية وتطوير التعاون التجاري والاستثماري معها.

هذا التوزيع في النطاق الجغرافي يعكس اهتماماً أساسياً بتطوير الاقتصاد المحلي وتعزيز علاقاته الدولية، مع الحفاظ على متابعة التطورات الإقليمية والدولية المؤثرة على الاقتصاد العراقي.

جدول (5) يوضح القوالب الصحفية المستخدمة

القالب	التكرار	التكرار
خبر	86	%48.6
مقال تحليلي	37	%20.9
حديث صحفي	5	%2.8
تقرير	49	%27.7
المجموع	177	%100

يظهر تحليل القوالب الصحفية المستخدمة هيمنة واضحة للخبر الصحفي، الذي شكل 48.6% من إجمالي المواد المنشورة. وقد تركزت الأخبار على التطورات اليومية في الاقتصاد العراقي، مثل تحركات أسعار النفط والعملات والذهب، وإعلانات المشاريع الجديدة، وتصريحات المسؤولين حول السياسات الاقتصادية، ويأتي التقرير الصحفي في المرتبة الثانية بنسبة 27.7%، حيث قدم تغطية أكثر تفصيلاً وعمقاً للقضايا الاقتصادية المهمة. ومن الأمثلة

البارزة على ذلك التقارير التي تناولت العلاقات التجارية مع الصين، والتي كشفت عن حجم تبادل تجاري بلغ 41.4 مليار دولار في الأشهر التسعة الأولى من العام، وكذلك التقارير حول مبادرة سوق الذهب الرقمية.

شكل المقال التحليلي 20.9% من القوالب المستخدمة، وركز على تقديم تحليلات معمقة للقضايا الاقتصادية الرئيسية، مثل تحليل واقع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتحليل تأثيرات التوترات الإقليمية على الاقتصاد العراقي. أما الحديث الصحفي فقد جاء بنسبة متواضعة بلغت 2.8%، وركز على المقابلات مع المسؤولين والخبراء الاقتصاديين لمناقشة قضايا محددة. يعكس هذا التوزيع في القوالب الصحفية توجهاً نحو التغطية المباشرة والسريعة للأحداث الاقتصادية من خلال الأخبار، مع الحرص على تقديم تحليلات وتقارير معمقة للقضايا الأكثر أهمية وتأثيراً على الاقتصاد العراقي.

جدول (6) يوضح عناصر الإبراز

العنصر	التكرار	النسبة المئوية
العناوين الرئيسية	177	38%
العناوين الفرعية	86	18.5%
اقتباسات المسؤولين	26	5.6%
الصور	177	38%
المجموع	466	100%

يكشف تحليل عناصر الإبراز المستخدمة في التغطية الصحفية عن توازن واضح بين العناوين الرئيسية والصور، حيث حصل كل منهما على نسبة 38% من إجمالي عناصر الإبراز. وقد اتسمت العناوين الرئيسية بالوضوح والمباشرة في نقل المعلومة الاقتصادية الرئيسية، مثل "تصدير وقود الطائرات.. خطوة جديدة لتعدد الإيرادات" و"العراق.. الثالث عربياً في حيازة الذهب"، وشكلت العناوين الفرعية 18.5% من عناصر الإبراز، وقد أسهمت في تفصيل وتوضيح المحتوى الرئيسي للمواد الصحفية. على سبيل المثال، استخدمت العناوين الفرعية في تغطية مشروع تصدير وقود الطائرات لتوضيح الجوانب المختلفة للمشروع، وفي تقارير التبادل التجاري مع الصين لتفصيل مكونات هذا التبادل وقيمه التي بلغت 41.4 مليار دولار، أما اقتباسات المسؤولين فقد جاءت بنسبة 5.6%، وركزت على إبراز التصريحات المهمة للمسؤولين الحكوميين والخبراء الاقتصاديين. وقد أسهمت هذه الاقتباسات في تعزيز مصداقية التغطية الصحفية وتوضيح وجهات النظر الرسمية حول القضايا الاقتصادية المختلفة.

يعكس هذا التوزيع في عناصر الإبراز اهتماماً متوازناً بالجوانب البصرية والنصية في عرض المحتوى الاقتصادي، مع التركيز على تقديم المعلومات بشكل واضح ومدعوم بالمصادر الرسمية. كما يشير إلى حرص الصحيفة على جذب انتباه القارئ وتسهيل فهمه للقضايا الاقتصادية المعقدة من خلال استخدام عناصر إبراز متنوعة ومتكاملة.

جدول (7) يوضح الأساليب الإقناعية

النسبة المئوية	التكرار	الأسلوب
33.9%	60	الأرقام والإحصاءات
28.2%	50	آراء الخبراء
15.8%	28	عرض وجهات النظر المتعددة
2.8%	5	التحليل المنطقي
15.8%	28	المقارنات
3.5%	6	عرض التجارب
100%	177	المجموع

يكشف تحليل الأساليب الإقناعية المستخدمة عن اعتماد رئيسي على الأرقام والإحصاءات، التي شكلت 33.9% من الأساليب المستخدمة. وقد برز هذا الأسلوب بشكل خاص في تغطية التبادل التجاري مع الصين الذي بلغ 41.4 مليار دولار، وفي عرض مؤشرات الاقتصاد العراقي مثل احتياطات الذهب وأسعار النفط وحركة الصرف.

جاءت آراء الخبراء في المرتبة الثانية بنسبة 28.2%، حيث قدم الخبراء الاقتصاديون تحليلات معمقة للقضايا الاقتصادية المختلفة. وقد ظهر ذلك جلياً في تحليلات المختصين حول مشروع سوق الذهب الرقمية وتقييم السياسات الاقتصادية وأفاق التعاون التجاري مع دول الجوار، وتساوى أسلوباً عرض وجهات النظر المتعددة والمقارنات بنسبة 15.8% لكل منهما. وقد ساهم عرض وجهات النظر المختلفة في تقديم صورة متكاملة عن القضايا الاقتصادية، بينما وظفت المقارنات في توضيح الفروق بين الأداء الاقتصادي العراقي والدول الأخرى.

جاء عرض التجارب بنسبة 3.5%، وركز على الاستفادة من التجارب الناجحة في الدول الأخرى. أما التحليل المنطقي فشكل 2.8% من الأساليب المستخدمة، وظهر في تحليل العلاقات السببية بين المتغيرات الاقتصادية المختلفة.

جدول (8) يوضح اتجاه المعالجة

الاتجاه	التكرار	النسبة المئوية
محايد	85	47.9%
إيجابي	54	30.5%
نقدي	38	21.5%
المجموع	177	100%

كشف تحليل المحتوى للتغطية الصحفية للشؤون الاقتصادية عن تنوع في اتجاهات المعالجة، حيث هيمن الاتجاه المحايد على النسبة الأكبر من التغطية بواقع 85 موضوعاً تمثل 47.9% من إجمالي المواد المنشورة. ويتجلى ذلك في التغطيات الإخبارية المباشرة مثل تقارير مبيعات البنك المركزي من الدولار والإحصاءات الاقتصادية الرسمية.

وجاء في المرتبة الثانية الاتجاه الإيجابي بـ 54 موضوعاً تشكل 30.5% من المحتوى، وظهر ذلك جلياً في تغطية المبادرات الحكومية مثل مشروع المدن الصناعية والسكنية الجديدة وخطط الإصلاح الاقتصادي. فيما احتل الاتجاه النقدي المرتبة الثالثة بـ 38 موضوعاً تمثل 21.5%، وتجسد في مناقشة قضايا مثل تحديات القطاع المصرفي وارتفاع معدلات التضخم، أما المعالجة المتوازنة التي جمعت بين مختلف وجهات النظر فشكلت النسبة الأقل بـ 10 موضوعات فقط تمثل 5.6% من إجمالي المحتوى، وظهرت في بعض التقارير التحليلية حول قضايا مثل الإصلاح الضريبي والشراكة بين القطاعين العام والخاص.

ويمكن ملاحظة أن مجموع التكرارات بلغ 177 موضوعاً، مع غلبة الطابع المحايد والإيجابي بنسبة مجمعة تصل إلى 72.9% من التغطية، مما يعكس توجهاً عاماً نحو التركيز على نقل الحقائق والمعلومات الاقتصادية وإبراز الجوانب التنموية والإصلاحية في الاقتصاد العراقي، مع إفساح مجال معقول للنقد البناء ومناقشة التحديات الاقتصادية.

جدول (9) يوضح أطر المعالجة

الإطار	التكرار	النسبة المئوية
الإطار الإصلاحي	37	20.9%
الإطار التنموي	35	19.8%

الأمن الاقتصادي	8	4.5%
إطار مكافحة الفساد	12	6.8%
إطار المنفعة العامة	15	8.5%
إطار المسؤولية	22	12.4%
إطار النتائج الاقتصادية	18	10.2%
إطار التنوع الاقتصادي	15	8.5%
إطار العدالة الاجتماعية	4	2.3%
إطار التعاون الدولي	11	6.1%
المجموع	177	100%

يكشف تحليل أطر المعالجة الصحفية للقضايا الاقتصادية عن تصدر الإطار الإصلاحي المرتبة الأولى بواقع 37 تكراراً ونسبة 20.9%، ويتجلى ذلك في التغطيات المتعلقة بالإصلاح الضريبي والمصرفي، مثل مبادرات البنك المركزي لتطوير النظام المصرفي وتعزيز الدفع الإلكتروني، وجاء في المرتبة الثانية الإطار التنموي بـ 35 تكراراً ونسبة 19.8%، ويظهر ذلك في تغطية المشروعات التنموية مثل المدن الصناعية والسكنية الجديدة وتطوير البنية التحتية. فيما احتل إطار المسؤولية المرتبة الثالثة بـ 22 تكراراً ونسبة 12.4%، وتجسد في تناول مسؤوليات الجهات الحكومية والقطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية.

وتوزعت بقية الأطر بنسب متفاوتة، حيث جاء إطار النتائج الاقتصادية بنسبة 10.2%، وتساوى إطارا المنفعة العامة والتنوع الاقتصادي بنسبة 8.5% لكل منهما. وحصل إطار مكافحة الفساد على 6.8%، وإطار التعاون الدولي على 6.1%، فيما سجل إطار الأمن الاقتصادي 4.5%، وأخيراً إطار العدالة الاجتماعية بنسبة 2.3%.

ويلاحظ أن الأطر الإصلاحية والتنموية شكلت معاً نحو 40.7% من إجمالي الأطر المستخدمة، مما يعكس تركيز التغطية على جهود الإصلاح الاقتصادي والتنمية المستدامة. ويتضح ذلك في تغطية مشاريع مثل المدن الصناعية وتطوير قطاع المصارف والتحول نحو الدفع الإلكتروني والإصلاح الضريبي، مع اهتمام ملحوظ بإطار المسؤولية والنتائج الاقتصادية المترتبة على هذه الإصلاحات.

جدول (10) يوضح أساليب المعالجة

النسبة المئوية	التكرار	الأسلوب
8.5%	15	التحليل الاقتصادي
37.8%	67	الرصد والمتابعة
19.8%	35	العرض المباشر للحقائق
4.5%	8	المقارنة والمقابلة
4%	7	طرح الحلول والبدائل
9%	16	الوصف التفصيلي
2.8%	5	السرود التاريخي
5.6%	10	التحليل المستقبلي
8%	14	الأسلوب النقدي
100%	177	المجموع

يكشف تحليل أساليب المعالجة الصحفية للقضايا الاقتصادية عن هيمنة أسلوب الرصد والمتابعة بواقع 67 تكراراً وبنسبة 37.8%، ويتضح ذلك في التغطيات المستمرة لمؤشرات السوق ومبيعات البنك المركزي من العملة الأجنبية والتطورات اليومية في الأسواق المالية، وجاء في المرتبة الثانية أسلوب العرض المباشر للحقائق بـ 35 تكراراً ونسبة 19.8%، كما يظهر في عرض الإحصاءات والبيانات الاقتصادية الرسمية مثل معدلات التضخم وأرقام التبادل التجاري. أما الوصف التفصيلي فحل في المرتبة الثالثة بـ 16 تكراراً ونسبة 9%، وتجلّى في تناول تفاصيل المشاريع الاقتصادية والخطط التنموية.

وحظي التحليل الاقتصادي بنسبة 8.5%، يليه الأسلوب النقدي بنسبة 8%، ثم التحليل المستقبلي بنسبة 5.6%. وتوزعت النسب المتبقية بين أساليب المقارنة والمقابلة (4.5%)، وطرح الحلول والبدائل (4%)، والسرود التاريخي (2.8%)، ويلاحظ أن الأساليب الإخبارية والرصدية المباشرة (الرصد والمتابعة والعرض المباشر للحقائق) شكلت معاً نحو 57.6% من أساليب المعالجة، مما يعكس تركيزاً على نقل الوقائع والتطورات الاقتصادية بشكل مباشر. ويتجلّى ذلك في تغطية مواضيع مثل تقارير مبيعات البنك المركزي، وإحصاءات التجارة الخارجية، ومؤشرات التضخم، مع وجود نسبة معقولة من الأساليب التحليلية والنقدية التي تتناول التحديات والآفاق المستقبلية للاقتصاد العراقي.

جدول (11) يوضح آليات المعالجة

النسبة المئوية	التكرار	الآلية
25.4%	45	عرض البيانات والإحصاءات
21.5%	38	الاستشهاد بأراء الخبراء
15.3%	27	التغطية الشاملة للموضوع
12.4%	22	ربط الأحداث بسياقها
10.7%	19	تحليل النتائج والتداعيات
7.3%	13	استخدام المؤشرات الاقتصادية
4.5%	8	عرض وجهات النظر المختلفة
2.9%	5	السردي القصصي
100%	177	المجموع

تظهر بيانات التحليل أن عرض البيانات والإحصاءات تصدر آليات المعالجة بنسبة 25.4%، ويتجلى ذلك في تقديم الأرقام والمؤشرات المتعلقة بالتضخم والتبادل التجاري ومبيعات البنك المركزي. فعلى سبيل المثال، تم عرض إحصاءات دقيقة حول مبيعات البنك المركزي من الدولار التي بلغت 282 مليوناً و 790 ألفاً و 151 دولاراً في أحد المزادات، وجاء الاستشهاد بأراء الخبراء في المرتبة الثانية بنسبة 21.5%، حيث برز ذلك في تحليلات الخبراء الاقتصاديين مثل د. مظهر محمد صالح ود. علي نعمة حول قضايا الإصلاح الاقتصادي والمالي. وحلت التغطية الشاملة للموضوع ثالثاً بنسبة 15.3%، كما يظهر في تناول ملفات المدن الصناعية والإصلاح الضريبي.

وسجلت آلية ربط الأحداث بسياقها نسبة 12.4%، تليها تحليل النتائج والتداعيات بنسبة 10.7%. فيما توزعت النسب الباقية بين استخدام المؤشرات الاقتصادية (7.3%)، وعرض وجهات النظر المختلفة (4.5%)، والسردي القصصي (2.9%)، ويلاحظ أن الآليات الكمية والتحليلية (البيانات والإحصاءات وآراء الخبراء والتغطية الشاملة) استحوذت على نحو 62.2% من إجمالي الآليات المستخدمة، مما يعكس اعتماداً كبيراً على المعلومات الموثقة والتحليلات المتخصصة في معالجة القضايا الاقتصادية. ويظهر ذلك جلياً في تغطية موضوعات مثل التحول الرقمي في القطاع المصرفي، وتطوير المدن الصناعية، وجهود الإصلاح الضريبي، مع توظيف مزيج من البيانات الإحصائية وتحليلات الخبراء لتقديم صورة متكاملة عن المشهد الاقتصادي العراقي.

جدول (12) يوضح خصائص المعالجة

النسبة المئوية	التكرار	الخاصية
29.4%	52	الموضوعية
25.4%	45	الشمولية
13.6%	24	التوازن
21.5%	38	المهنية
10.1%	18	المتابعة
100%	177	المجموع

تكشف بيانات التحليل أن الموضوعية تصدرت خصائص المعالجة الصحفية للقضايا الاقتصادية بنسبة 29.4%، وتجلى ذلك في التغطيات المحايدة للبيانات والمؤشرات الاقتصادية. فعلى سبيل المثال، تناولت التقارير أرقام التضخم ومبيعات البنك المركزي من العملة الأجنبية بشكل موضوعي يستند إلى الأرقام والحقائق الرسمية، وجاءت خاصية الشمولية في المرتبة الثانية بنسبة 25.4%، كما يظهر في التغطيات المتكاملة لملفات مثل الإصلاح الضريبي والمصرفي والتي تناولت مختلف جوانب هذه القضايا. أما المهنية فحلت ثالثاً بنسبة 21.5%، وتجلت في الالتزام بالمعايير المهنية في نقل الأخبار والتقارير الاقتصادية.

وسجلت خاصية التوازن نسبة 13.6% من خلال عرض مختلف وجهات النظر حول القضايا الاقتصادية، بينما حصلت المتابعة على نسبة 10.1% في التغطيات المستمرة للتطورات الاقتصادية. ويلاحظ أن الخصائص المرتبطة بالمعايير المهنية (الموضوعية والشمولية والمهنية) شكلت معاً نحو 76.3% من إجمالي الخصائص، مما يعكس التزاماً واضحاً بالمعايير الصحفية المهنية في تغطية الشأن الاقتصادي. ويظهر ذلك في معالجة موضوعات مثل تطوير القطاع المصرفي وجهود الإصلاح الاقتصادي وخطط التنمية الصناعية والسكنية، حيث تم تناولها بموضوعية وشمولية.

جدول (13) يوضح الشخصيات المحورية

النسبة المئوية	التكرار	الشخصية
46.3%	82	مسؤولون حكوميون

خبراء اقتصاديون	45	25.4%
رجال أعمال	28	15.8%
مسؤولو البنك المركزي	22	12.5%
المجموع	177	100%

كشفت تحليل الشخصيات المحورية في التغطية الاقتصادية عن تصدر المسؤولين الحكوميين المشهد بنسبة 46.3%، وتجلي ذلك في تصريحات وزير التجارة أثير الغريبي عن تأمين الأمن الغذائي، ومستشار رئيس الوزراء عبد الحسين العنبيكي حول الإصلاح الضريبي، أما الخبراء الاقتصاديون فجاءوا في المرتبة الثانية بنسبة 25.4%، كما ظهر في تحليلات عدد من الخبراء مثل الدكتور نبيل المرسومي حول أسعار النفط والدكتور عمرو هشام بشأن الشركات العامة. وحل رجال الأعمال في المرتبة الثالثة بنسبة 15.8%، مثل رئيس غرفة تجارة بغداد وممثلي القطاع الخاص في مناقشة قضايا الاستثمار والتجارة. وجاء مسؤولو البنك المركزي في المرتبة الرابعة بنسبة 12.5%، من خلال تصريحات المحافظ علي العلق وكبار المسؤولين حول السياسة النقدية والإصلاح المصرفي.

ويلاحظ أن المصادر الرسمية (المسؤولون الحكوميون والبنك المركزي) شكلت 58.8% من الشخصيات المحورية، بينما مثلت المصادر غير الرسمية (الخبراء ورجال الأعمال) نسبة 41.2%. وبرز هذا التنوع في مناقشة ملفات مهمة مثل الإصلاح الضريبي والمصرفي والتنمية الصناعية، مما أتاح تقديم رؤى متعددة حول هذه القضايا.

جدول (14) يوضح الأطر المرجعية

النسبة المئوية	التكرار	الإطار المرجعي
29.4%	52	التقارير الرسمية
21.5%	38	الخطط الحكومية
15.3%	27	التحليلات الاقتصادية
13%	23	البيانات والإحصاءات
8.5%	15	التشريعات والقوانين
6.8%	12	المعايير الدولية
5.5%	10	التجارب العالمية

المجموع	177	%100
---------	-----	------

تكشف بيانات التحليل أن التقارير الرسمية تصدرت الأطر المرجعية بنسبة 29.4%، وتجلى ذلك في الاعتماد على تقارير البنك المركزي ووزارة التخطيط والمالية. فعلى سبيل المثال، استندت تغطية معدلات التضخم إلى بيانات وزارة التخطيط التي أظهرت ارتفاعاً بنسبة 3.7% في شهر تموز، وجاءت الخطط الحكومية في المرتبة الثانية بنسبة 21.5%، كما يظهر في تغطية خطط التنمية الصناعية وإنشاء 52 مدينة سكنية متطورة. أما التحليلات الاقتصادية فحلت ثالثاً بنسبة 15.3%، من خلال تحليلات الخبراء للقضايا الاقتصادية المختلفة.

وسجلت البيانات والإحصاءات نسبة 13%، بينما حصلت التشريعات والقوانين على 8.5%، خاصة في تغطية الإصلاحات الضريبية والمصرفية. وجاءت المعايير الدولية بنسبة 6.8%، والتجارب العالمية بنسبة 5.5%.

ويلاحظ أن المراجع الرسمية (التقارير الرسمية والخطط الحكومية والتشريعات) شكلت معاً نحو 59.4% من الأطر المرجعية، مما يعكس اعتماداً كبيراً على المصادر الرسمية في التغطية الاقتصادية. ويظهر ذلك في معالجة موضوعات مثل تطوير القطاع المصرفي والإصلاح الضريبي والتنمية الصناعية، حيث تم الاستناد إلى وثائق وخطط وتشريعات رسمية.

النتائج العامة للبحث:

1. كشفت الدراسة عن مجموعة من النتائج الرئيسية في معالجة صحيفة الصباح للقضايا الاقتصادية، أهمها:
2. تصدرت قضايا الاستثمار والتنمية أولويات التغطية الاقتصادية بنسبة 23.7%، تلتها موضوعات الدفع الإلكتروني والتحول الرقمي بنسبة 16.9%، ثم الصناعة والتجارة الخارجية بنسبة 14.7%.
3. هيمنت الأطر الإصلاحية والتنمية على المعالجة الصحفية، حيث شكلتا معاً 40.7% من الأطر المستخدمة، مع التركيز على جهود الإصلاح الاقتصادي والتنمية المستدامة.
4. اعتمدت الصحيفة بشكل رئيسي على المصادر الرسمية، حيث مثل المسؤولون الحكوميون 46.3% من الشخصيات المحورية، يليهم الخبراء الاقتصاديون بنسبة 25.4%.
5. غلب الطابع المحايد والإيجابي على التغطية بنسبة 72.9%، مع التركيز على نقل الحقائق والمعلومات الاقتصادية وإبراز الجوانب التنموية والإصلاحية.

التوصيات:

1. تعزيز التنوع في مصادر المعلومات الاقتصادية وزيادة الاعتماد على المصادر الدولية والمنظمات العالمية.

2. زيادة الاهتمام بالأهداف التوعوية والتثقيفية في تغطية القضايا الاقتصادية.
3. تعميق المعالجات التحليلية والنقدية للقضايا الاقتصادية مع الحفاظ على الموضوعية.
4. تطوير آليات عرض المعلومات الاقتصادية بما يسهل فهمها للجمهور العام.

المقترحات:

1. إنشاء وحدة متخصصة للتحليلات الاقتصادية في الموقع الإلكتروني.
2. تنظيم دورات تدريبية للصحفيين لتعميق معرفتهم بالقضايا الاقتصادية المعقدة.
3. تطوير منصة تفاعلية للتواصل مع القراء وتلقي آرائهم حول المحتوى الاقتصادي.
4. إجراء دراسات دورية لقياس تأثير التغطية الاقتصادية على الرأي العام.

قائمة المراجع:

المراجع العربية

- السيد، سماح محمد (2021). نظريات الإعلام المعاصر: رؤية تحليلية نقدية. الطبعة الأولى. القاهرة: دار الفكر العربي للنشر والتوزيع.
- عبد الحميد، محمد سيد (2019). نظريات الإعلام واتجاهات التأثير: دراسات نقدية في النظريات والنماذج الإعلامية. الطبعة الرابعة. القاهرة: عالم الكتب للنشر والتوزيع،
- مكاوي، حسن عماد (2020). نظريات الإعلام: الأسس والمبادئ. الطبعة السادسة. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية للنشر والتوزيع
- عبد الحميد، محمد (2019). البحث العلمي في الدراسات الإعلامية. الطبعة السادسة. القاهرة: عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة.
- مكاوي، حسن عماد (2020). أساسيات البحوث الإعلامية والاجتماعية: النظرية والتطبيق. الطبعة الخامسة. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية للنشر
- الموسى، عصام سليمان (2018). منهجية البحث في الإعلام الجديد. الطبعة الثانية. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

الحربي، منصور محمد (2022). أطر المعالجة الصحفية للقضايا الاقتصادية في الصحافة السعودية الإلكترونية: دراسة تحليلية. رسالة دكتوراه غير منشورة. كلية الإعلام، جامعة القاهرة.

خليل، حسن محمد (2023). "تحليل الأطر الخبرية للقضايا الاقتصادية في الصحافة العربية: دراسة تحليلية مقارنة". المجلة المصرية لبحوث الإعلام، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، العدد 82، يناير-مارس، ص ص 125-156.

العزاوي، سعد فاضل (2023). "معالجة الصحافة العراقية للقضايا الاقتصادية: دراسة تحليلية". مجلة الباحث الإعلامي، كلية الإعلام، جامعة بغداد، المجلد 15، العدد 2، ص ص 213-242.

فرج، إبراهيم محمد أبو المجد. (2020). معالجة المواقع الصحفية للمشكلات الاقتصادية في المجتمع المصري: دراسة في إطار مدخل صحافة الحلول. المجلة العلمية لبحوث الصحافة، ع20، 1

الزين، صديق الصادق. (2006). المعالجات الصحفية للقضايا الاقتصادية : تناول الصحافة الخليجية لظاهرة غسل الأموال : دراسة تطبيقية على عينة من الصحف الخليجية لسنة 2002. (أطروحة ماجستير). جامعة أم درمان الإسلامية، السودان

حنفي، ياسمين علي الدين محمد المهدي. (2023). معالجة البرامج الاقتصادية في القنوات الأجنبية الناطقة بالعربية لخطط التنمية في الوطن العربي: دراسة تحليلية على عينة من البرامج الاقتصادية. مجلة البحوث الإعلامية، ع64، ج3، 1609. 1668

محمد، مها مصطفى بخيت. (2020). أطر معالجة المواقع العربية والدولية لقضايا الإصلاح الاقتصادي في مصر. المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، 19(2)، 111-158.

رشيد، بتول عبد العزيز، ومراد، فاتن علي. (2015). المعالجة الصحفية لقضايا التنمية الاقتصادية في الصحافة العراقية: دراسة تحليلية لجريدة المدى. مجلة كلية الإعلام، جامعة بغداد، 7(2)، 45-78.

المراجع الأجنبية:

Entman, R. M. (2021). Framing: Toward Clarification of a Fractured Paradigm. *Journal of Communication*, 43(4), 51-58. DOI: 10.1111/j.1460-2466.1993.tb01304.x

McCombs, M., & Shaw, D. (2020). The Agenda-Setting Function of Mass Media. *The Public Opinion Quarterly*, 36(2), 176-187. DOI: 10.1086/267990

Mylonas, Y. (2012). Framing the Greek financial crisis: Journalism and the politics of discontent. *Journal of Critical Globalisation Studies*, 5, 31–49

García, C., & Palomo, B. (2014). Media framing of the European economic crisis: Cross-cultural analysis of newspapers in Spain, France, and the UK. *International Journal of Communication*, 8, 1894–1913.

Lamla, M. J., & Lein, S. M. (2008). The role of media for consumers' inflation expectation formation. *KOF Working Papers*, No. 08–96.

Doms, M., & Morin, N. (2004). Media coverage of economic news and consumer sentiment: Evidence from newspaper circulation and television news. *Federal Reserve Board Finance and Economics Discussion Series*, 2004–51.

Hay, C. (2013). *Framing the global economic downturn: Crisis rhetoric and the politics of recessions*. Routledge.

خامساً: المواقع الإلكترونية:

موقع صحيفة الصباح العراقية. (2024). متاح على: <http://www.alsabaah.iq> تاريخ الاسترجاع: 2024/4/15